الأمم المتحدة

A/C.1/77/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **10**

الخميس، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس ..... (سري لانكا)

افْتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٩٠ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لمقرر تكريس ساعة ونصف الساعة على الأقل من المناقشة العامة لبيانات أعضاء المجتمع المدني، تستمع اللجنة الآن إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية. وأرحب ترحيبا حارا بجميع الحاضرين اليوم، وأرجو من جميع المتكلمين أن يتفضلوا باختصار بياناتهم وألا تتجاوز خمس دقائق.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لنتمكن من الاستمرار في إطار غير رسمي.

عُلّقت الجلسة الساعة 15/05 واستؤنفت الساعة 16/15.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بهذا تنتهي المناقشة العامة للجنة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها.

البندان 124 و 139 من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تخطيط البرامج

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بهذين البندين من جدول الأعمال، أسترعي انتباه اللجنة إلى مذكرة من الأمانة العامة واردة في الوثيقة A/C.1/77/INF/4، تسلط الضوء على الأحكام ذات الصلة من القرارين 325/75، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، و 236/76، بشأن تخطيط البرامج.

فوفقا للفقرة 16 من منطوق القرار 76/236، حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فستنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات في بداية دورتها في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

وتمشيا مع القرار 236/76، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تستعرض الجمعية في دورتها السابعة والسبعين الخطة البرنامجية للبرنامج 3، بشأن نزع السلاح، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج". وجلسة اليوم استجابة لتلك الولاية. إنني أعتزم تقديم موجز الرئيس للمناقشات في إطار "برنامج نزع السلاح" إلى رئيس اللجنة الخامسة عقب المناقشة. وبالمثل، واستنادا إلى ردود الفعل الواردة من الوفود سألخص، بصفتي رئيسا، النقاط الرئيسية التي أثارها أعضاء اللجنة بشأن أساليب عمل اللجنة لإحالتها بعد ذلك إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

سنستمع الآن إلى المتكلم الأول.

السيدة هل (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا.

وأود أن أشكركم وأعضاء المكتب، السيد الرئيس، على عملكم في معالجة طلب النظر في الخطة البرنامجية لنزع السلاح لعام 2023. إننا نؤيدكم، بوصفكم رئيسا لهذه اللجنة، في نقل نتائج مناقشة اليوم إلى رئيس اللجنة الخامسة في أقرب فرصة ممكنة للنظر فيها في الوقت المناسب.

إن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا غير ممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق، ولكننا نقر بالدور الهام الذي تؤديه، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، في تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن جزء الخطة البرنامجية من ميزانية الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخامسة.

وهنا نود أن نشير إلى الفقرة 7 من القرار 236/76، بشأن تخطيط البرامج، التي أوصت بأن تقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأن جميع البرامج في الميزانية البرنامجية. ونرحب بتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من الاتفاق على توصيات بشأن برامج هذا العام أكثر مما حدث في العام الماضي، بعد تمديد دورتها إلى خمسة أسابيع. ولكننا نشاطر الزملاء خيبة أملهم في أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بخمسة برامج، بما في ذلك نزع السلاح. ونود أيضا أن نذكر بالفقرة 16، التي تنص على أنه حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج بعينه، فستنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة في ذلك البرنامج في بداية دورتها، من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

ونشير إلى أن الدول الأعضاء وافقت على الولايات المدرجة في جميع الخطط البرنامجية. ونعتقد أن الخطة البرنامجية لنزع السلاح تترجم بأمانة الولايات ذات الصلة الصادرة عن الدول الأعضاء ولا نؤيد تغييرها. إن لجنة البرنامج والتنسيق هيئة قائمة على توافق الآراء. واللجنة الخامسة هيئة قائمة على توافق الآراء بحكم التقاليد، وأي استنتاجات وتوصيات تقدمها لجان أخرى يجب أن يبت فيها أيضا بتوافق الآراء. وأي محاولات للمضي قدما في هذه المسائل من دون توافق في الآراء لن تقوض لجنة البرنامج والتنسيق فحسب، بل كذلك اللجنة الخامسة وعملية تخطيط الميزانية.

إننا نطلب منكم، السيد الرئيس، أن تقدموا توصية، باسم اللجنة الأولى، إلى اللجنة الخامسة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي المتعلق بالبرنامج 3 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة هومولكوفا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأود أن أشدد على أننا نرحب بهذه المناقشة وأننا نقدر كثيرا كل جهودكم، السيد الرئيس، والأعمال التحضيرية فيما يتعلق بهذه المناقشة وبالقرار 236/76

وأود أن أشدد على أن هذه المناقشة غير الرسمية ينبغي ألا تكون تكرارا للجنة البرنامج والتنسيق ولا ينبغي لها أن تهدف إلى أن تحل محلها – وإلا فإنها ستقوض الدور الهام للجنة البرنامج والتنسيق في المستقبل.

ونود أن نكرر التأكيد على أن بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" لا يقصد به إعادة النظرفي عمل لجنة البرنامج والتنسيق، ناهيك عن إعادة فتح الولايات الموضوعية التي تقوم عليها الخطط البرنامجية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أنه ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق أن تسعى جاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع الخطط البرنامجية المقدمة. ونأسف كثيرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمسة برامج هامة جدا تتعلق بنزع السلاح. ونود كذلك أن نذكر بأن التخطيط ممارسة قائمة على توافق الآراء، وأن اللجنة الخامسة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الولايات، وبالتالي فهي تتحمل المسؤولية النهائية عن اعتماد الخطة البرنامجية والميزانية.

وفي الختام، فإننا مقتنعون بأن الخطة البرنامجية للبرنامج 3، "نزع السلاح"، قد عكست تبيانا دقيقا للولايات ذات الصلة الصادرة عن الدول الأعضاء، ونعارض أي تغيير في الخطط المقترحة. ونود أن نطلب منكم التكرم بإدراج هذه الآراء في الموجز الذي تعدونه بوصفكم رئيسا.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر الولايات المتحدة، شأنها شأن المتكلمين السابقين، بخيبة أمل لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن خمس خطط برنامجية خلال دورتها الثانية والستين. وقد شمل ذلك البرنامج 3، "نزع السلاح"، الذي له صلة بلجنتنا.

إن فهمنا، وفقا للفقرة 16 من القرار 236/76، التي تلوتموها علينا جميعا، هو أن السلطة النهائية بشأن هذه المسائل لا تزال للجنة الخامسة، المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. ويجب أن تنظر اللجنة الخامسة في الخطط البرنامجية كخطوة أخيرة. ولجنة البرنامج والتنسيق هيئة قائمة على توافق الآراء، واللجنة الخامسة هيئة قائمة على توافق الآراء بحكم التقاليد. ويجب البت في أي استنتاجات وتوصيات تقدمها اللجان الأخرى بتوافق الآراء. إن محاولات المضي قدما بهذه المسائل من دون توافق في الآراء قد يقوض عملية التخطيط برمتها. وكما يتضح من لجنة البرنامج والتنسيق، فإن المداولات بشأن هذه الخطط طويلة وشاقة، مما يعني أن هذا سيستغرق وقتا ثمينا للغاية بعيدا عن عمل هذه اللجنة الشاق أصلا. ولذلك، فإننا نطلب الدعم في الإسراع بنقل الخطة البرنامجية لنزع السلاح إلى اللجنة الخامسة.

أما بالنسبة للبرنامج نفسه، فلدي تعليقان. إننا نحيط علما بالدروس المستفادة والتعديلات التي كانت مطلوبة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وإذ يتطلع المجتمع العالمي إلى تهيئة الظروف التي تسمح بمشاركة شخصية أكبر، فإننا نتفق على أن التكنولوجيات وطرق العمل الجديدة التي طُوِّرَت أثناء الجائحة يمكن أن تكون كذلك إيجابية وتيسر قدرا أكبر من الشفافية ومشاركة أشمل ونهجا أكثر وعيا بالبيئة لعمل مكتب شؤون نزع السلاح والمحافل المتعددة الأطراف عموما. ونتفق كذلك مع التطلعات المعرب عنها في الوثيقة إلى مزيد من التعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، فضلا عن الانخراط مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة.

وأخيرا، نود أن ننوه إلى الإشارات إلى زيادة الجهود بشأن التنوع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في محافل نزع السلاح والمشاركة. وتشدد الولايات المتحدة على أهمية التنوع والشمول، ولا سيما المساواة بين الجنسين، كعنصر حاسم في كفالة سلام وأمن عالميين عظيمين.

السيد هاشمي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس لدي بيان معد. وأود فقط أن أبدي بعض الملاحظات والتعليقات تمشيا مع الطابع التفاعلي المقصود أصلا من هذه المناقشة.

أولا، نتفق من حيث المبدأ على أن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة، اللتين تنظران تقليديا في جوانب البرنامج والميزانية، هما المحفلان اللذان ينبغي أن يواصلا التداول والاستعراض والموافقة على تلك الجوانب. أما وقد قلت ذلك، فإننا مستعدون أيضا لأن تنظر اللجنة الأولى في هذه المواضيع إذا ظلت هذه المسائل من دون حل

في هاتين الهيئتين. وعلى أية حال، ينبغي ألا تكون مسائل الميزانية والبرنامج بمنأى عن المناقشات في اللجنة الموضوعية نفسها، وهي اللجنة الأولى، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح. وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بالرقابة الحكومية الدولية على الميزانية البرنامجية والولايات الموضوعية.

ولدي خمس ملاحظات فيما يتعلق بالميزانية والنفقات والوظائف. وبعبارة أدق، أتكلم عن الوثيقة A/77/6. الملاحظة الأولى هي أن الإطار الكلي لميزانية البرنامج الفرعي لنزع السلاح مقسم بالتساوي تقريبا بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ونود أن نرى مزيدا من الوضوح بشأن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. فعلى سبيل المثال، نود أن نعرف تفاصيل مقدار تلك الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة أو المخصصة بإحكام أو غير المخصصة. وهذه الشفافية، أو زيادة ظهورها، ضرورية لضمان أن تكون الموارد المقدمة، ولا سيما من مصادر خارجة عن الميزانية، متماشية مع الولايات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، أو، على نحو أكثر تحديدا، مع تنفيذ تلك الولايات الأساسية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

وتتعلق الملاحظة الثانية بقلقنا المستمر إزاء اختلال التمثيل الجغرافي في مكتب شؤون نزع السلاح. فالآن، إذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في الوثيقة فيما يتعلق بالتكوين الحالي لملاك موظفي مكتب شؤون نزع السلاح، نرى أن العدد التراكمي للأشخاص من أربع مناطق أقل من عدد الأشخاص من منطقة محددة. وهناك حوالي 18 شخصا من أربع مناطق مجتمعة، في حين أن منطقة واحدة لديها تمثيل جغرافي بـ 19. فلا بد من تصحيح هذا التناقض. وهذا أمر أشارت إليه أيضا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ونحن نردد دعوة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى بذل المزيد من الجهود واتخاذ المزيد من الخطوات لتصحيح ذلك الاختلال في المستقبل. وذلك أمر ظلت حركة بلدان عدم الانحياز تسلط الضوء عليه بصورة دورية، ونثق في أن قيادة مكتب شؤون نزع السلاح ستتخذ خطوات في ذلك الاتجاه.

والنقطة الثالثة التي أود بيانها تتعلق بتكوين مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين. ونسلم بأنه، نظرا لقيود الميزانية وبما أن الولايات يتفق عليها أولا على مستوى اللجنة الأولى، وبمجرد اتخاذ قرار، يتحول ذلك إلى ولاية. ومع ذلك، شهدنا على مر السنين تقلص تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين من العدد التقليدي المتمثل في 25 فريقا إلى حوالي 15. ونتفهم هذا الجزء تماما، ولكن عندما يتعلق الأمر بالانتهاء من التكوين الفعلي لأفرقة الخبراء الحكوميين، نحتاج إلى رؤية المزيد من التمثيل والتنوع من الدول والمناطق بما يعكس حقًا توازن المصالح ووجهات النظر. وهذا أمر لم تبرح حركة عدم الانحياز تتكلم عنه أيضا، وأود أن أعيد التشديد على تلك النقطة. وفي المستقبل، يجب ضمان قدر أكبر من التمثيل والتنوع من مختلف المناطق والبلدان في تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين.

والنقطة الرابعة تتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب شؤون نزع السلاح على إدارته المهنية لبرنامج الزمالة على مر السنين. وبرنامج الزمالة مستمر منذ أكثر من 40 عاما. ونحن على ثقة من أن المكتب سيواصل ضمان تحقيق الهدف الأصلي المتمثل في تعزيز قدرة ومعرفة وفهم المتخصصين من البلدان النامية من خلال برنامج الزمالة في المستقبل. وأود أن أشيد بالمكتب على قيامه بعمل جيد جدا.

والنقطة الأخيرة تتعلق بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأود أن أشدد على أن هذا عنصر مهم في آلية نزع السلاح. ويساورنا القلق لأن مستوى الإعانة المنتظمة الذي وافقت عليه الجمعية العامة لميزانية المعهد لا يزال متواضعا جدا. ويمهد ذلك الطريق لمستوى كبير من الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لأغراض حصرية في كثير من الحالات. وهذا أمر نود أن نسجله.

السيد حجازي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدي بعض الملاحظات السريعة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. ونعتقد أنه قد يكون من الصعب على بعض خبراء نزع السلاح مناقشة مسائل الميزانية داخل اللجنة الأولى. كما نعتقد أنه قد يكون من

الأنسب مناقشتها في المنتديات المناسبة. ولأننا نناقش علوم الصواريخ، قد يصعب علينا فهم مسائل الميزانية. ولذلك، فإننا نؤيد إرسال تقرير الميزانية البرنامجية إلى رئيس اللجنة الخامسة من خلالكم، السيد الرئيس، في رسالة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية اعتماد هذا التقرير بتوافق الآراء والحفاظ على طابعه الفني البحت. كانت تلك تعليقاتنا الموجزة، ونأمل أن نتمكن من إرسال التقرير من خلالكم، السيد الرئيس، إلى رئيس اللجنة الخامسة.

السيد رايس – هاول (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر المكتب على تنظيم جلسة اليوم بشأن أساليب العمل وتخطيط البرامج. وأود أن أوضح أن هذه الجلسة لا تمثل سابقة لكيفية تناول اللجنة الأولى لمسألة تخطيط البرامج في المستقبل.

وفي ضوء عبء العمل الكبير في اللجنة الأولى، تود المملكة المتحدة أن تؤكد من جديد أننا نعتبر لجنة البرنامج والتنسيق أفضل مكان لاستعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وتقديم استنتاجات وتوصيات فنية بشأنها.

تضطلع لجنة البرنامج والتنسيق بدور استشاري فني مهم في استعراض الجمعية العامة للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ونأسف لأنها لم تقدم أي استنتاجات أو توصيات إلى الجمعية العامة بشأن هذا البرنامج. ونكرر دعوتنا لجنة البرنامج والتنسيق مضاعفة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج في العام المقبل

لقد تم الاتفاق على الولايات المشمولة في الخطط البرنامجية. إن ما يُطلب من هذه اللجنة هو استعراض الخطط البرنامجية المقترحة، والتيقن من أن الأنشطة التي اقترحها الأمين العام تتماشى مع الولايات المتفق عليها. ولا يطلب منها إعادة تفسير تلك الولايات أو إعادة مناقشتها من خلال ما يجب أن يكون عملية استعراض فنية.

وكما ورد في قرارات الجمعية العامة، وتمشياً مع الأنظمة والقواعد، يظل دور اللجنة الخامسة هو إقرار تلك الخطط البرنامجية. ونشكر زملاءنا من مكتب شؤون نزع السلاح على إعداد البرنامج 3. وتؤيد المملكة المتحدة العمل الحاسم الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا بشكل خاص لعمله في دعم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

من الواضح أن الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال قد تعثرت العام الماضي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ونرحب بتواصل مكتب شؤون نزع السلاح عبر الإنترنت ومرونته خلال السنوات القليلة الماضية. ونرحب بتلقي معلومات محدثة عن مدى استيعاب المكتب للدروس المستفادة واستخدامها لتعزيز تنفيذ الولايات.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج لتعزيز إطار مكافحة الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق دعم التنفيذ الكامل للصكوك الدولية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويعد الحفاظ على الخبرة التقنية والتأهب والموارد أمر حيوي بالنسبة لتنفيذ هذا البرنامج.

وترحب المملكة المتحدة بالصياغة القوية في جميع أجزاء البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في أعمال هذا البرنامج، ونرحب بتلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

وأخيرا، فيما يتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذا البرنامج، نرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب شؤون نزع السلاح لتنفيذ التوصيات. ونرحب تحديدا بخطة المكتب الاستراتيجية الأولى على الإطلاق للفترة 2021–2025، ونرحب بالخطوات التي اتخذها المكتب لتحسين الرصد والتقييم.

في الختام، نطلب منكم السيد الرئيس، بالنيابة عن هذه اللجنة، أن توصوا اللجنة الخامسة بأن توافق الجمعية العامة على الخطة البرنامجية ذات الصلة بدون تعديل.

السيد ليتي نوفايس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود الأعرب عن دهشتنا لأنه لم يخصص سوى أكثر من ساعة واحدة بقليل لمناقشة عشرات الصفحات من البرنامج المقترح. علاوة على ذلك، على الرغم من أننا نؤيد تمامًا مشاركة المجتمع المدني في عمل اللجنة، إلا أنني أود أيضًا أن أعرب عن دهشتي لتكوين فريق المجتمع

المدني الذي شهدناه للتو من البيض ومن المناطق الشمالية حصرا. ويحدونا أمل صادق في أن يشكل في المرة القادمة فريق أكثر توازنا عرقيا وجغرافيا.

وإذ أنتقل إلى بياني، فقد أكد القرار 236/76 من جديد، خلال دورة الجمعية العامة في العام الماضي، أنه حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فستنظر الجلسات العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات في بداية دورتها في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها عدة وفود، بما فيها وفد بلدي، مرة أخرى هذا العام، لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمسة برامج، بما في ذلك البرنامج 3، "نزع السلاح".

إن تخطيط البرامج جزء أساسي من عمل الأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة التي تترجم بها الولايات إلى أنشطة يتعين على المنظمة القيام بها. وإذا فشلنا في الحصول على موافقة حكومية دولية على البرامج، فإن الأمانة العامة تظل بدون توجيه ولا تستطيع تنفيذ الولايات على النحو الملائم.

ومن المخيب للآمال بشدة أن لجنة البرنامج والتنسيق قد فشلت مرة أخرى في الموافقة على برنامج نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى ما قالته بعض الوفود عن تقويض عمل لجنة البرنامج والتنسيق، ولا سيما تحليلات اللجان الرئيسية وتوصياتها بوصفها أمرا من شأنه أن يقوض عمل لجنة البرنامج والتنسيق. إن ما يقوض عمل لجنة البرنامج والتنسيق ليس مناقشة اللجان الرئيسية للبرامج وتقديم توصيات بشأنها، بل عجز اللجنة عن الوفاء بولايتها. وإذا استمر ذلك، فسيكون على اللجان الرئيسية واجب الاضطلاع بالمسؤوليات وفقا للنظام الداخلي الذي يحكم عمل اللجان الرئيسية. وقد طبق ذلك في الماضي ويمكن تنفيذه في المستقبل إذا ظلت لجنة البرنامج والتنسيق غير قادرة على تحقيق الغرض منها.

وبالعودة إلى بياني، من المخيب للآمال بشدة أن لجنة البرنامج والتنسيق لم توافق على برنامج نزع السلاح – ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تسييس المناقشات التي يجب أن تكون ذات طابع تقني بحت. وهذه هي السنة الرابعة على التوالي التي لا تتوصل فيها لجنة البرنامج والتنسيق إلى نتيجة بشأن البرنامج 3، نزع السلاح. غير أنه يجب ألا تظل الأمانة العامة بدون توجيه حكومي دولي. وأود أن أعود إلى البرنامج نفسه، الذي لا يمثل مسألة تتعلق بالميزانية. وأدعو الزملاء إلى مطالعة البرنامج ليتيقنوا أن هذه ليست مسألة من مسائل اللجنة الخامسة، بل هي مسألة موضوعية تتصل بالكامل بعمل اللجان الرئيسية، بما فيها اللجنة الأولى.

أولا، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لعمل مكتب شؤون نزع السلاح في مساعدة الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الدول لتعزيز أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح. وتؤيد البرازيل البرنامج بصيغته الحالية وتأمل أن تتمكن اللجنة الأولى من التوصية بموافقة اللجنة الخامسة عليه. ونؤيد تأييدا تاما الإشارات إلى عمل الأمانة العامة لدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية، وخاصة تنظيم الاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. ونأمل أن نرى استمرارا لهذه الإشارات في البرامج المقبلة، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة. كما نؤيد اعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في البرنامج، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ما فتئت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية بالنسبة للبرازيل في جهودها المتعلقة بنزع السلاح. والمسألة الأخرى التي أود أن أشيد بها هي التركيز في البرنامج على تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي يقوم المجلس حاليا بعملية استعراضه الشامل.

السيد الرئيس، إننا نقدر جهودكم وجهود الأمانة العامة في عقد هذه الجلسة بالغة الأهمية. ونشدد على حساسية بند جدول الأعمال

المتعلق بتخطيط البرامج من حيث الوقت، ونثق بأن اللجنة الأولى ستتمكن من استكمال استعراض البرنامج المذكور وإرسال استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة الخامسة. ويجب ألا تكون هذه مجرد جلسة إجرائية. ولا يكفي أ، يكون المنتوج هو مجموعة من المواقف. وأود أن أشدد على أننا مكلفون بتقديم استنتاجات وتوصيات إلى زملائنا في اللجنة الخامسة. وأي تقصير في ذلك سيعني أننا أخفقنا مرة أخرى في الوفاء بواجبنا.

السيدة روميرو لوبيز (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة ونود أن ندلي ببعض التعليقات بشأن هذه المسألة.

فيما يتعلق بتخطيط البرامج، نرحب بأن برنامج عمل لجنتنا سمح بإجراء مناقشة بشأن هذه المسألة. ونرى أن الأمر يعود للجان الرئيسية كي تتناول بشكل موضوعي البرامج والبرامج الفرعية للميزانية البرنامجية المقترحة التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها استنتاجات وتوصيات محددة، خاصة عندما تنشئ وتنفذ ولايات اعتمدتها اللجنة أو روجت لها. وهذا يسمح لنا بدعم الأطراف القائمة على إدارة البرامج داخل المنظمة في إيجاد طريقة دقيقة ومناسبة لإنجاز أعمالها في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، نود أن نذكر بأن الجائحة قد أثرت على عمل المنظمة، وكان على الجمعية العامة أن تكيف أساليبها لكي تواصل العمل. ونذكر بأن تلك الأساليب كانت ذات طابع استثنائي. ويجب أن نواصل الاسترشاد بقواعد عمل الجمعية العامة في أعمالنا، وينبغي احترام ولايات الجمعية العامة ووظائفها. وندعو إلى استئناف العمل بالحضور الشخصي في لجنتنا وكذلك الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمفاوضات. ويجب ضمان مشاركة جميع الوفود في إطار ظروف متساوية.

السيد كوسانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لجميع الجهود التي بذلها رئيس اللجنة الأولى والأمانة العامة.

تنص الفقرة 16 من القرار 236/76 على أن الخطط التي لم تتلق استنتاجات وتوصيات من لجنة البرنامج والتنسيق ستنظر فيها الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية ذات الصلة أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات في بداية دورتها من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

ولئن كنا نعتقد أن من اختصاص كل لجنة أن تقرر ما إذا كانت ستتناول تخطيط البرامج في برنامج عملنا أو كيف تتناوله، فإن وفد بلدي لا يزال ملتزما بالمشاركة الإيجابية والبناءة لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة بالنسبة لنا جميعا كما يتضح من عمل لجنة البرنامج والتنسيق، والمداولات بشأن هذه الخطط عمليات طويلة وحساسة سياسيا، مما يعني أن ذلك سينتقص قدرا كبيرا من الوقت الثمين بعيدا عن عبء العمل الضخم بالفعل للجنة الأولى.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة التابعة للجمعية العامة والمنوطة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، بما في ذلك تخطيط البرامج. ولذلك، نعتقد أن من مصلحتنا أن ننقل بسرعة هذه الخطط البرنامجية إلى اللجنة الخامسة حتى تتمكن من مواصلة عملها، على أن يكون مفهوما أن رؤساء اللجان الرئيسية يقررون الطريق قدما لإنجاز أعمالها.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لمكتب شؤون نزع السلاح على دعمه في تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. لا بد أن تكون هذه المساعدة غير متحيزة وغير مسيسة وأن تنفذ بما يتمشى تماما مع الولايات التي تصدرها الدول الأعضاء. وينطبق الشيء نفسه على الخطة البرنامجية المقترحة. قدم الوفد الروسي مقترحات بشأن كيفية تعديل الوثيقة (A/77/6)، ولكن توفيرا للوقتلن أكررها هنا في اللجنة الأولى. وإذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، فإننا على استعداد لإرسال مقترحاتنا إليكم، السيد الرئيس.

والمشكلة في الوثيقة والنظر فيها في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة لا تكمن في عدم توافر المستوى اللازم من الخبرة في اللجنة الخامسة، بل في عدم تماشي مضمون الوثيقة مع ولاية اللجنة الخامسة. وذلك لأن الوثيقة أدرجت عدد كبير نسبيا من الأحكام المتصلة مباشرة بأنشطة اللجنة الأولى ومجالات اهتمامها.

وتلك المسائل جوهرية في طابعها وتتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وهذا هو بالضبط السبب في أن اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق بالكاد تستطيعان النظر فيها أو التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بشأنها. وبالتالي، في ظل الظروف الحالية، فإن أفضل حل من وجهة نظرنا هو استنساخ القرار الذي اتخذناه العام الماضي، على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

”توافق، استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة، بالنسبة للبرنامج ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣، على سرد برنامجي يتألف حصرا من قائمة الولايات على مستوى البرامج والأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦/٧١ والنواتج المستهدفة لعام ٢٠٢٣ على مستوى البرامج الفرعية“.

(تكلم بالروسية)

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لوصف كيفية تناول الاتحاد الروسي لعمل اللجنة الأولى، بما في ذلك رأينا في مشاركة مراقبين من منظمات غير حكومية، الأمر الذي تطرقت إليه البرازيل بالفعل. وهذا أمر نوليه اهتماما كبيرا، بالنظر إلى أنواع المنظمات غير الحكومية التي استمعنا إليها اليوم.

يجب أن تعقد جلسات اللجنة الأولى بالحضور الشخصي حصرا، شريطة أن يحضر في القاعة عدد كاف من المتخصصين عن كل وفد. ولا نعتبر أن عقد جلساتنا بترتيب العمل عن بعد أو بصيغة مختلطة أمر مقبول. وتبين التجربة أن هذه الصيغ البديلة تقوض بشدة فعالية عملنا ولا تفضي إلى تحقيق نتائج ناجحة.

ومن المسائل المهمة الأخرى المتعلقة بتنظيم أعمال اللجنة الأولى هي مشاركة كيانات غير حكومية فيها. ونرى أن هذه المشاركة لا بد أن تتماشى تماما مع النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة في اللجنة الأولى. ويجب أن تجرى من دون الإضرار بالطابع الحكومي الدولي لهذه اللجنة. لقد وجهت إلى الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والكيانات الحكومية الدولية التي منحت مركز المراقب دعوة دائمة للمشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب. وينبغي للأطراف المهتمة الأخرى أن تبلغ الأمانة العامة بأنها مهتمة بالمشاركة وأن تقدم معلومات عن أهداف منظماتها وبرامجها وأنشطتها في المجالات التي تقع ضمن مجال اختصاص اللجنة الأولى. وعليه توجه إلى هذه المنظمات الدعوة، حسب الاقتضاء، إلى المشاركة بصفة مراقب بموجب إجراء الموافقة الصامتة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية التي منحت مركز المراقب وغيرها من الأطراف المهتمة التي وافقت عليها الدول الأعضاء بموجب إجراء الموافقة الصامتة أن تشارك في الجلسات الرسمية للجمعية العامة، وأن تدلي ببيانات شفوية في إطار جزء غير رسمي متخصص للمنظمات غير الحكومية، وأن تقدم تقارير خطية، تنشر بعد ذلك. وينبغي أن تتماشى كل المساهمات التي تقدمها مع جدول أعمال اللجنة الأولى.

وينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم حقها السيادي في إثارة اعتراض، ولكن ينبغي لها أن تفعل ذلك بشكل معقولبروح من الشمولية ولتعزيز المساهمة المهمة للأطراف المهتمة الأخرى في عمل اللجنة الأولى. وينبغي للأطراف المهتمة الأخرى التعامل مع العمل في اللجنة الأولى بمسؤولية وأن تكون محايدة سياسياً.

ويجب أن نكفل الالتزام بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ومبدأ تنوع مشاركة المنظمات غير الحكومية. وإذا كانت هناك دولة عضو تعترض على مشاركة بعض الأطراف المهتمة الأخرى، فيحق لها عدم الإعلان عن اعتراضها أو كشف أسبابه. وفي الوقت نفسه، يحق لهذه الدولة العضو أن تعلن طواعية اعتراضها وأساسه المنطقي. وبموافقة الدولة المعنية، يمكن للرئيس حينها أن يطلع أي دولة من الدول

الأعضاء على تلك المعلومات بناء على طلبها. ومن شأن استخدام هذه المبادئ واتباعها أن يساعدنا على تجنب المشاكل داخل اللجنة الأولى في المستقبل، وأن يكفل فعالية أعمالنا هنا.

وثمة عقبة إضافية أمام إجراء حوار فيما بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار وهي مسألة إصدار التأشيرات للممثلين ممن يحضرون مناسبات تنظمها الأمم المتحدة. وهنا نود أن نشدد مرة أخرى على عدم حسن نية الجانب الأمريكي عندما يتعلق الأمر بالتزاماته بإصدار تأشيرات لأعضاء الوفود التي تحضر مناسبات الأمم المتحدة. وهذه ممارسة غير مقبولة، وانتهاك صارخ للالتزامات القانونية الدولية للولايات المتحدة بموجب اتفاق عام 1947 المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. وبموجب ذلك الاتفاق، يتعين توفير سفر ممثلي الدول الأعضاء أو مسؤوليها بدون عوائق إلى مناطق مقر الأمم المتحدة. كما يجب إصدار تأشيرات مجانية لهؤلاء الممثلين والمسؤولين وبأسرع ما يمكن.

السيدة بنتيجا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*) أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. ونعتقد أن من المهم كفالة ألا تنتقص من مسائل نزع السلاح، وهي صميم عمل اللجنة الأولى، وينبغي ألا تكرر عمل لجنة البرنامج والتنسيق، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الدور المهم الذي تضطلع به تلك اللجنة. ليس القصد من تخطيط البرامج التشكيك في عمل لجنة البرنامج والتنسيق ولا حتى إعادة النظر في مضمون الولايات التي يقوم عليها التخطيط. وأشير إلى هذه الولايات قد تم الاتفاق عليها بالفعل والخطط ما هي إلا عرض أمين لهذه الولايات.

ونأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج مهم مثل برنامج نزع السلاح. إن التخطيط هو ممارسة قائمة على توافق الآراء. واللجنة الخامسة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الولايات، وبهذه الصفة، فإنها اللجنة التي تتحمل المسؤولية النهائية عن اعتماد الخطة والميزانية. وتعكس خطط البرنامج 3 بدقة الولاية المنوطة من قبل الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع، ونحن ندعم هذه الخطط. ولذلك، نطلب منكم، السيد الرئيس، أن تقدموا توصية إلى اللجنة الخامسة بالنيابة عن اللجنة الأولى بأن توافق على الخطة بصيغتها المقترحة من دون تعديل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير واستنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وسأطلع الوفود على الموجز الذي أعددته لمناقشات اليوم. ستعقد الجلسة المقبلة للجنة بعد ظهر الغد في الساعة 15/00 في غرفة الاجتماعات هذه، حيث ستبدأ اللجنة مناقشتها المواضيعية.

رفعت الجلسة الساعة 17/00.